17.11 يتحمل حامل البطاقة الرئيسي المسؤولية الكاملة عن جميع الخسائر و جميع الديون التي تقع على حساب بطاقته وفقا لهذه الشروط و الأحكام. وأي تسهيلات أو مزايا أخرى أو مكافآت اوالجوائز او تخفيضات متاحة لحاملي البطاقات على هذا النحو، لا تشكل جزءًا من هذه الشروط والأحكام، في أي وقت دون إشعار مقدم من الطرف الثالث/ أو من قبل البنك دون تحديد أي سبب.

17.12 في حال تغيير رقم البطاقة، يعتبر حامل البطاقة المسؤول الوحيد عن ضمان تبليغ هذا التغيير إلى السلطات المختصة، إذا أعطى حامل البطاقة أية تعليمات دائمة بخصوص المدفوعات المتكررة التي ستسجل على حساب البطاقة، بما يتضمن ولا يقتصر على فواتير الكهرباء والمياه وأقساط التأمين. فذلك ليسمح بخصم الرسوم المترتبة عن ذلك من حساب البطاقة الجديد. أي رسوم و/أو مصاريف يتكبدها حامل البطاقة وتفرضها السلطات المختصة بسبب الفشل و/أو التأخير في تحديث هذه المعلومات مع الجهات المعنية، يتحمل حامل البطاقة بالكامل ولا يكون البنك مسؤولا عن ذلك.

17.13 يتحمل حامل البطاقة الرئيسي المسئولية الكاملة عن استعمال البطاقة، في كل الأحوال بما في ذلك فترة الفقدان والسرقة، سواء نفذت معاملة البطاقة بالرقم السري أو من خلال الرصيد سواء بالتوقيع عليه من قبل أي شخص مخول أو غير مخول من قبل حامل البطاقة أو من خلال رصيد غير موقع عليه، وبعلم أو من غير علم حامل البطاقة. كما يقر حامل البطاقة بشكل صريح غير قابل للرجوع عنه إن البنك غير مسؤول عن أية طريقة تعتمدها البنوك الأخرى، سواء داخل أو خارج مملكة البحرين، في تنفيذها لمعاملات البطاقة بناء على قوانين وأنظمة كل دولة، دون أية مسؤولية من قبل البنك عن أية خسائر، سواء مباشرة أو غير مباشرة، قد تنتج عن طريقة التنفيذ.

17.14 يحق للبنك في أي وقت ودون موافقة حامل البطاقة التنازل عن كافة أو جزء من حقوقه أو التزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام لأي طرف آخر وفقًا لتقدير البنك وحده بإخطار أو دون إخطار حامل البطاقة.

17.15 يخول حامل البطاقة البنك وفقا لتقديره تسجيل أية تعليمات واستخدام هذه التسجيلات كدليل في أي محكمة أو أية إجراءات قانونية أخرى

17.16 تعتبر هذه الشروط والأحكام ملزمة لحامل البطاقة ولا يسمح بالتنازل عن الحقوق والالتزامات الواردة بها.

17.17 إضافة إلى أي حق آخر قد يكون للبنك بموجب هذه الشروط والأحكام أو بموجب القانون، يجوز للبنك في أي وقت ، تأكيد امتياز على أي أموال أو أسهم أو ضمانات أو مستندات أو غيرها من الأصول والممتلكات من أي نوع كانت موجودة في اسم حامل البطاقة في أي حساب أو ترتيب تمويل و/أو في أي فرع من فروع البنك. يجوز للبنك، في أي وقت، أن يطبق كل أو جزء من الأموال أو الأسهم أو الضمانات أو المستندات أو الأصول والممتلكات الأخرى أيا كانت طبيعتها المحتفظ بها باسم حامل البطاقة (سواء بشكل فردي أو مشترك أو مع حامل بطاقة الإضافية) في أي حساب و/أو في أي فرع من فروع البنك (بما في ذلك، إن أمكن، قبل استحقاق الوديعة الثابتة) والمقاصة وتحويل أي مبالغ محتفظ بها في أي حساب من هذا القبيل بما يرضي أي مبالغ أخرى مستحقة للبنك.. يجوز للبنك القيام بذلك أينما كانت هذه الحسابات وبأي عملة كانت أو بسعر الصرف السائد.

17.18 يعتبر كل من هذه الشروط والأحكام منفصلا ومتميزا عن باقي الشروط والأحكام وإذا أصبح أحدها في أي وقت من الأوقات لاغيا أو غير قانوني أو غير قابل للتنفيذ فإن صحة وقانونية وقابلية تنفيذ باقي الأحكام يجب أن لا تتأثر أو تضعف فعاليتها.

17.19 إذا لم يمارس البنك في أي وقت التنفيذ الكامل لأي بند أو التزام منصوص عليه في هذه الشروط والأحكام، أو إذا تأخر البنك في تنفيذه، لا يجوز اعتبار ذلك تعديلاً لهذه الشروط والأحكام بأي شكل من الأشكال، تنازلاً عن حقه أو التخلي عن التنفيذ الكامل في وقت لاحق.

17.20 تعتبر دفاتر وسجلات البنك دليلًا نهائيًا يؤكد حقوق والتزامات حامل البطاقة في تعاملاته مع البنك، ويقر حامل البطاقة بأن سجل أي مبلغ أو معاملة واردة في حساب البطاقة يعتبر دليلًا نهائيًا على جميع المستحقات والالتزامات الناشئة عن إصدار البطاقة واستخدامها.

17.21 في حالة معاملات البطاقة ومعاملات السلفة النقدية، يتم احتساب الفائدة على رصيد الائتمان المستحق لحساب البطاقة على أساس يومي بالسعر المتفق عليه على مبلغ المعاملة. يستمر حساب الفائدة بهذه الطريقة حتى يتم سداد جميع المبالغ المستحقة في الحساب بالكامل، ومع ذلك، يحتفظ البنك بالحق في تغيير أسعار الفائدة في أي وقت عن طريق تخصيصه بعد إجراء التغيير على كشف حساب حامل البطاقة وفقًا لأي تغييرات يتم إجراؤها على سياسته أو من قبل السلطات الحكومية أو في حالة التقلبات في سوق المال أو أي اعتبارات مصرفية أخرى يحددها البنك من وقت لآخر.

18 القانون واجب التطبيق

18.1 تخضع هذه الشروط والأحكام وتفسر وفقًا للقوانين المعمول بها في مملكة البحرين.

18.2 في حالة أي مطالبة من البنك ضد حامل البطاقة أو نزاع بين البنك وحامل البطاقة، يوافق حامل البطاقة على الخضوع بشكل لا رجعة فيه للولاية القضائية غير الحصرية لمحاكم مملكة البحرين. لا يخل هذا التقديم بحقوق البنك في رفع دعاوى ضد حامل البطاقة في أي محكمة أخرى في مملكة البحرين أو خارجها، ولا يحول اتخاذ الإجراءات في أي ولاية أو أكثر من السلطات القضائية دون اتخاذ إجراءات في أي ولاية قضائية أخرى، سواء في وقت واحد أم لا.

18.3 يتنازل حامل البطاقة بشكل لا رجعة فيه عن أي اعتراض قد يكون عليه الآن أو فيما بعد على المحاكم المشار إليها في هذا البند التي يتم ترشيحها لسماع وتحديد أي دعوى أو إجراء لتسوية أي نزاعات قد تنشأ عن أو فيما يتعلق بـ هذه الشروط والأحكام وتوافق على عدم الادعاء بأن أي محكمة من هذا القبيل مناسبةً أم لا.

18.4 في حالة التعارض بين النص العربي و النص الانجليزي، يطبق النص العربي.

إسم مقدم الطلب:

رقم بطاقة الهوية:

توقيع مقدم الطلب:

التاريخ: DD | MM | YYYY

NBB

شروط وأحكام بطاقات بنك البحرين الوطني

مرخص من مصرف البحرين المركزي كمصرف تجزئة تقليدي

شروط وأحكام بطاقات بنك البحرين الوطني

هذه الشروط والأحكام تنطبق على أي بطاقة (بطاقات) يصدرها البنك وستكون سارية المفعول من تاريخ تفعيل البطاقة، مما يدل على قبول حامل البطاقة الغير القابل للإلغاء لهذه الشروط والأحكام.

1 التعريف والتفسير

1.1 التعريف

في هذه الشروط والأحكام، يكون للمصطلحات المعاني التالية:

"ماكينة الصراف الآلي" يقصد جهاز صراف الآلي أو جهاز تداول النقود أو أي جهاز يعمل بالبطاقة سواء كان مملوكًا للبنك أو للبنوك المشاركة أو المؤسسات المالية الأخرى المرشحة من وقت لآخر من قبل البنك، والتي تقبل النقود والشيكات والبطاقة وتعمل 24 ساعة في اليوم.
"البنك" يقصد به بنك البحرين الوطني ش.م.ب.
"البطاقه" يقصد بها البطاقه الائتمانيه / التعبئة التي تصدر من البنك الى حامل البطاقه.
"تاريخ إصدار كشف الحساب " يعني التاريخ الذي يقوم فيه البنك بإصدار كشف الحساب.
"حامل البطاقة" يقصد به حامل البطاقة الرئيسي وحامل البطاقة الإضافية مجتمعين.
"حساب البطاقة" يقصد به الحساب الذي يفتحه حامل البطاقة الرئيسي باسمه لدى البنك.
"حد الائتمان" يقصد به رصيد الدين الأقصى المسموح به بموجب حساب البطاقة حسب ما يقرره البنك و يبلغ به حامل البطاقة الرئيسي من وقت لآخر.
"معاملة البطاقة" تعني سلفة نقدية يتم توفيرها من قبل البنك أو المبلغ المحتسب أو (مدين بطريقة أخرى للبطاقة) من قبل البنك أو أي تاجر لأي سلع أو خدمات أو منافع أو حجز (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي حجز يقوم به حامل البطاقة للنقل الجوي أو السكك الحديدية أو السيارات أو أي وسيلة نقل أخرى أو استخدام حامل البطاقة) تم الحصول عليها عن طريق استخدام البطاقة (البطاقات) أو رقم (أرقام) البطاقة أو رقم التعريف الشخصي (PIN) أو بأي طريقة أخرى، دون قيد أو بريد أو هاتف أو فاكس أو طلب شراء عبر الإنترنت أو الحجوزات التي يتم إجراؤها بواسطة حامل البطاقة، بصرف النظر عما إذا كان حامل البطاقة قد وقع على مبيعات أو سلفة النقدية أو قسيمة أو نموذج آخر.

"سلفة النقدية" تعني أي مبلغ يتم الحصول عليه من خلال استخدام البطاقة أو رقم البطاقة أو PIN أو بأي طريقة أخرى بواسطة حامل البطاقة من البنك أو أي بنك آخر أو المؤسسات المالية أو ماكينة صرف آلي التي تعرض الفيزا أو شعار الماستركارد. معاملات السلفة النقدية تشمل أجهزة صرف آلي المباشر، الخصم المباشر وما يعادله (الحوالات المالية، العملة الأجنبية، شيكات المسافر من مؤسسة غير مالية، التحويلات المالية من شخص إلى شخص، الرهان، تذاكر اليانصيب، رقائق ألعاب الكازينو، المقامرة، سندات التأجير، شبه النقود كما يرد تعريفه بواسطة الفيزا أو الماستركارد).

"تاجر" يعني أي كيان اعتباري أو شخص أو مؤسسة أخرى تزود السلع و/أو الخدمات، والذي يقبل البطاقة كوسيلة للدفع أو الحجز من قبل حامل البطاقة.

"الحد الأدنى للمبلغ المستحق" يعني النسبة المئوية لدفع حد الائتمان من قبل حامل البطاقة الرئيسي، ويتم احتسابه في كشف الحساب وكما هو موضح في كشف الحساب ذي الصلة.

"تاريخ استحقاق السداد" يعني التاريخ المحدد في كشف الحساب يتم بموجبه كشف رصيد الحساب أو الحد الأدنى للمبلغ المستحق في حساب البطاقة.

"البيانات الشخصية" تعني المعلومات والبيانات، بما في ذلك البيانات الشخصية والبيانات الشخصية الحساسة على النحو المحدد في قانون حماية البيانات الشخصية.

"PDPL" تعني قانون حماية البيانات الشخصية رقم (30) لعام 2018 ولوائحه التنفيذية التي يجوز تعديلها أو إلغاؤها أو استكمالها من وقت لآخر.

"البطاقة الرئيسية" تعني البطاقة الصادرة لحامل البطاقة الرئيسية.

"حامل البطاقة الرئيسي" يقصد به الشخص الذي تم فتح حساب البطاقة باسمه.

"رقم التعريف الشخصي" يعني رقم التعريف الشخصي الصادر من البنك لحامل البطاقة.

"كشف حساب" يعني الكشف الشهري أو دوري عن معاملات البطاقة التي تكبدها حامل البطاقة في فترة الكشف و وبيان تاريخ و الرصيد المستحق الدفع للبنك.

"كشف رصيد" يعني المبلغ الإجمالي المستحق لحامل البطاقة لكل فترة كما هو موضح في كشف الحساب.

"فترة الكشف" تعني فترات شهرية أو دورية أخرى تتعلق بكشف الحساب.

"السحوبات النقدية" يقصد بها أي سحب نقدي عن طريق التسليم اليدوي أو عن طريق جهاز الصراف الآلي في حدود مبلغ الائتمان المحدد من قبل البنك.

"جدول الرسوم والمصاريف" يعني جدول الرسوم والمصاريف الخاص بالبنك، بصيغته المعدلة والمتنوعة والمستبدلة على موقع البنك من وقت لآخر و تطبق هذه التغييرات من تاريخ السريان المحدد من قبل البنك.

"البطاقة الإضافية" تعني البطاقة الإضافية للبطاقة الرئيسة الصادرة لحامل البطاقة الإضافية.

"حامل البطاقة الإضافية" يقصد به حامل البطاقة الإضافية المعين من قبل حامل البطاقة الرئيسية والذين تخضع معاملاتهم الخاصة بالبطاقة إلى حساب حامل البطاقة الرئيسي.

"فترة الصلاحية" يقصد بها الفترة التي تكون فيها البطاقة صالحة للاستخدام حسب الفترة المحددة من قبل البنك.

"ضريبة القيمة المضافة" تعني ضريبة القيمة المضافة، أو أية ضريبة معادلة لها يمكن استحقاقها أو تطبيقها في مملكة البحرين، أو أية ضريبة أو رسم معادل يمكن فرضه بدلًا منها أو بالإضافة إليها بالمعدل الذي يتم تطبيقه من وقت لآخر.

1.2 ما لم يقتض السياق خلاف ذلك، تطبق الشروط التالية:

I. اذا تم استخدام مصطلح "حامل البطاقة" لشخصين أو أكثر، تكون ومسؤوليتهم مجتمعين أو منفردين في جميع العهود والاتفاقيات والتعهدات والشروط والالتزامات والأحكام وغيرها من الشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وكذلك عن ممثليهم الشخصيين و/أو خلفائهم و/أو مفوضيهم.

II. يجب أن تشمل الإشارة إلى أي شخص بما في ذلك حامل البطاقة، البنك و/أو أي أشخاص آخرين و/أو كيانات قانونية الممثلين الشخصيين و/أو الخلفاء و/أو الأشخاص المعينين.

III. الإشارة إلى أي شخص تشمل أي شركة أو شراكة أو مجتمع أو جمعية أو هيئة قانونية أو وكالة، سواء كانت محلية أو أجنبية.

IV. الشروط وغيرها من البنود الواردة هنا هي لسهولة الرجوع إليها ولن تؤثر على تفسير أي حكم من أحكام هذا القانون.

V. الشروط القانونية تشمل الإشارة إلى أي تعديل أو توحيد أو إعادة صياغة و كذلك جميع الصكوك أو الأوامر الصادرة بموجبها.

VI. الكلمات التي تشير للفرد تشمل حيث يعترف السياق بها الجمع والعكس بالعكس.

VII. الكلمات المخصصة للجنس تشمل جميع الجنسين.

VIII. تشمل تعريف كلمة أو عبارة، أشكالها النحوية الأخرى.

IX. لديهم المعاني.

X. الإشارات إلى "الشهر" تعني الإشارات إلى الشهر الميلادي.

2 شروط إصدار البطاقة

2.1 كشرط مسبق للموافقة على أي طلب لإصدار بطاقة يجوز للبنك وفقا لتقديره المطلق أن يطلب من مقدم الطلب/حامل البطاقة تقديم ضمان يكون مقبولاً لدى البنك مثل ودون تحديد، شيك و/رهن و/أو التنازل عن وديعة نقدية و/أو ضمان مصرفي و/أو أي شكل آخر من أشكال الضمان لمصلحة البنك بأي مبلغ يحدده البنك. ويحتفظ البنك بهذا الضمان طالما كانت هنالك التزامات أو رصيد متبقي على حساب البطاقة. دون المساس بما ذكر في هذا البند، يحتفظ البنك بحقه في رفض أي طلب تقدم به حامل البطاقة لإصدار بطاقة دون تحديد أي سبب مهما يكن ودون الحاجة لإرسال أية رسائل بهذا الخصوص.

2.2 يقر حامل البطاقة والكفيل ويوافقا على استمرار البنك في الحفاظ على هذا الضمان لفترة لا تقل عن 30 يوماً من تاريخ إلغاء البطاقة، سواء أن كان هذا الإلغاء من قبل البنك أو بطلب من حامل البطاقة.

شروط وأحكام بطاقات بنك البحرين الوطني

المحال إليهم أو الوكلاء أو وكالات المرجع الائتماني أو أي أطراف أخرى بما في ذلك مقدمي خدمات طرف ثالث كجزء من أي ترتيبات تعاقد خارجية يدخلها البنك. يكون للبنك الحق في التحقق من الوضع الائتماني لمقدم الطلب للحصول على البطاقة و/أو التحقق من الوضع الائتماني لحامل البطاقة في أي وقت حسب ما يراه البنك مناسبًا دون الرجوع إليه.

14.4 يوافق حامل البطاقة بشكل لا رجعة فيه على قيام البنك بنقل وتخزين البيانات، بما في ذلك من خلال اتفاقيات الاستعانة بمصادر خارجية مقدمة من طرف ثالث، والبيانات الشخصية لحامل البطاقة إلى بلد أو منطقة توفر مستوى مناسبًا من حماية البيانات أو إلى أي بلد أو منطقة أخرى إذا كان البنك مخولًا بذلك بموجب PDPL.

14.5 قد يتم استخدام البيانات الشخصية التي تتم معالجتها بواسطة البنك لتزويد حامل البطاقة بتفاصيل حول منتجات البنك وخدماته وأيضًا المنتجات والخدمات من شركاء البنك والأطراف الخارجية الأخرى ذات الصلة. يقر حامل البطاقة بأن البنك سوف يحصل على بيانات شخصية من طرف ثالث والتي قد تشمل المعينين من البنك أو الوكلاء أو وكالات المرجع الائتماني أو أي أطراف أخرى بما في ذلك مقدم خدمات طرف ثالث للمساعدة في توفير معلومات شخصية لحامل البطاقة عن المنتجات والخدمات. قد يختار حامل البطاقة إيقاف تلقي الرسائل التسويقية في أي وقت عن طريق الاتصال بالبنك. حتى إذا قرر حامل البطاقة عدم استقبال الرسائل التسويقية، فقد يواصل البنك استخدام البيانات الشخصية لحامل البطاقة لتقديم معلومات مهمة فيما يتعلق بالبطاقة إلى حامل البطاقة.

14.6 يتمتع حامل البطاقة بعدد من الحقوق فيما يتعلق بالبيانات الشخصية لحامل البطاقة التي يحتفظ بها البنك. تشمل هذه الحقوق، في ظروف معينة:

I. الحق في الوصول إلى البيانات الشخصية لحامل البطاقة

II. الحق في الاعتراض والطلب من البنك حصر معالجة البيانات الشخصية لحامل البطاقة

III. الحق في أن يطلب البنك تصحيح البيانات الشخصية لحامل البطاقة إذا كانت غير دقيقة أو غير كاملة, و

IV. الحق في طلب البنك بمسح البيانات الشخصية لحامل البطاقة

14.7 يجوز لحامل البطاقة الاتصال ببنك البحرين الوطني، المرخص من قبل مصرف البحرين المركزي كبنك تجزئة تقليدي، بصفته مدير البيانات المسؤول عن معالجة البيانات الشخصية.

14.8 لا تؤثر الأحكام المنصوص عليها في البنود 14.1 إلى 14.7 على أي حقوق والتزامات حامل البطاقة أو البنك بموجب أي تشريع لحماية البيانات يخضعون له، بما في ذلك PDPL.

15 التعويض

15.1 يتعهد حامل البطاقة ويوافق على تعويض البنك ضد أية خسارة أو ضرر أو أتعاب أو مصاريف سواء كانت قانونية أو خلافه قد يتكبدها البنك بسبب هذه الشروط والأحكام أو أي إخلال بها أو لإنفاذ حقوق البنك كما هو منصوص عليها في هذه الاتفاقية، ويجوز خصم جميع التكاليف أو المصروفات من حساب البطاقة ويتوجب على حامل البطاقة دفعها.

15.2 يتعهد حامل البطاقة بأن يدفع للبنك مبلغ أية خسارة أو ضرر الذي قد يتكبده البنك أو مديريه أو مسئوليه أو موظفيه بسبب هذه الشروط والأحكام أو أي إخلال بها من قبل حامل البطاقة أو الذي ينشأ بأي شكل من الأشكال فيما يتصل بحساب البطاقة. يجوز للبنك خصم تلك المبالغ من حساب البطاقة الخاص بحامل البطاقة.

16 ضريبة القيمة المضافة

16.1 أي مبلغ متعلق أو يتم دفعه أو تحصيله من حامل البطاقة بموجب الشروط والأحكام تعتبر غير شاملة على ضريبة القيمة المضافة. إذا تطلب القانون من البنك إجراء خصم أو اقتطاع من مبلغ مستحق منك متعلق بضريبة القيمة المضافة، سيتم إضافة المبلغ المدفوع (بعد خصم ضريبة القيمة المضافة) ليكون مساويًا للمبلغ الذي كان مستحقًا منك إذا لم يكن هناك أي خصم أو استقطاع مطلوب.

16.2 أي خصم أو اقتطاع يقوم به البنك أو تقوم به شركاتنا التابعة لأي مبلغ سواء كان عائداً لحامل البطاقة أو إلى أو من إحدى حسابات البطاقة، نتيجة لضريبة القيمة المضافة سيتم طبقاً للقواعد والقانون الساري في مملكة البحرين.

16.3 حامل البطاقة يقر ويقبل بأن البنك لن يعوضه عن أي خصم أو استقطاع يتعلق بضريبة القيمة المضافة.

16.4 حامل البطاقة يوافق على تزويد البنك بأية معلومات لتمكين البنك من الامتثال للالتزامات القانونية أو غيرها من الالتزامات التي تتعلق بالاتفاقية.

16.5 في غضون ثلاثين (30) يوما من إجراء الخصم أو الاستقطاع المرتبط بضريبة القيمة المضافة، سيقدم البنك لحامل البطاقة دليلًا على أن الخصم أو الاستقطاع قد تم، أو حسب ما يكون مطابقاً للمبلغ الذي قد تم دفعه إلى مصلحة الضرائب ذات الصلة.

17 أحكام عامة

17.1 لا يكون البنك مسؤولاً عن عدم تمكنه من الوفاء بالتزاماته بموجب هذه الشروط و الأحكام (مباشرة أو غير مباشرة) بسبب عطل الجهاز، أو عطل نظام معالجة البيانات، أو عطل رابط الإرسال، أو النزاعات العالمية أو أي شيء خارج عن سيطرة البنك.

17.2 لن يكون البنك مسئولا عن التصرفات التي تصدر عنه بحسن نية عند تنفيذ تعليمات حامل البطاقة.

17.3 جميع الرسوم والمصاريف المدفوعة بموجب أو فيما يتعلق بالشروط والأحكام غير قابلة للاسترداد.

17.4 تستمر مسؤولية حامل البطاقة الرئيسي عن إجمالي المبالغ المستحقة إذا لم يستطع البنك إصدار أو إرسال كشف كشف حساب، لغرض احتساب أي رسوم أو مصاريف وتحديد تاريخ استحقاق الدفع. يجوز للبنك تحديد تاريخ محدد في كل شهر كتاريخ كشف الحساب. تقع على عاتق حامل البطاقة مسؤولية التحقق مع البنك في الموعد المحدد ذي الصلة كل شهر إذا لم يستلم كشف الحساب الشهري للمبلغ المستحق و الموعد النهائي لتسديده.

17.5 يجوز للبنك أن يطلب من حامل البطاقة في أي وقت تزويده بشيك غير مؤرخ و/أو رهن على وديعة و/أو أي نوع من الضمانات الأخرى كضمان للبطاقة ويعامل إخفاق حامل البطاقة في الامتثال لهذا الطلب على أنه إخلال بهذه الشروط والأحكام. ويفوض حامل البطاقة البنك بإدخال تاريخ الشيك المذكور وتقديمه للدفع في التاريخ المدرج مقابل أي مبلغ مستحق للبنك.

17.6 تعود المسؤولية على حامل البطاقة وحده في تأكيد تحديث معلومات الاتصال الشخصية في سجلات البنك طوال الوقت. على حامل البطاقة إخطار البنك فوراً وخطيا عن أي تغيير يطرأ على المعلومات التي قدمها للبنك، والتي تشمل دون تحديد عمله و/أو عنوانه..الخ، وعليه تقديم الوثائق التي تثبت هذا التغيير.

17.7 يجوز تسليم جميع البطاقات أو رقم التعريف الشخصي أو الإشعارات أو كشوف الحساب أو الطلبات أو أي اتصال آخر بموجب هذه الشروط والأحكام (المشار إليها فيما يلي باسم "الاتصالات") شخصيًا أو يتم إرسالها عبر البريد العادي أو عن طريق الوسائل الإلكترونية إلى آخر فاتورة معروفة أو عنوان آخر لحامل البطاقة وتلك الاتصالات، يجب تقديمها على حامل البطاقة في يوم التسليم، وفي حالة تسليمها باليد وفي يوم العمل التالي بعد النشر في حالة إرسالها بالبريد. جميع الاتصالات بموجب هذه الشروط والأحكام المرسلة إلى حامل البطاقة الرئيسي أو حامل البطاقة الإضافية تعتبر اتصالات مرسلة إلى كليهما.

17.8 تعتبر أي تعليمات تنقل أو تزود من قبل حامل البطاقة من خلال مركز اتصال البنك و/أو أي من فروع البنك أو نقاط الاتصال صحيحة. للبنك الحق في تسجيل جميع هذه التعليمات الهاتفية ويجوز له التصرف بناءً على هذه التسجيلات واستخدامها كدليل في حالة الاعتراضات/الشكاوى أو في محكمة قانون أو إجراءات قانونية أخرى. يوافق حامل البطاقة على هذا التسجيل واستخدامه من قبل البنك ويدرك أن نطاق الخدمات المقدمة من خلال مركز الاتصال قد يتغير من وقت لآخر. تعتبر التعليمات المرسلة من حامل البطاقة إلى البنك من خلال اتصال الفاكس صحيحه وملزمة لحامل البطاقة ويجوز للبنك التصرف بناءً على التعليمات المرسلة من خلال هذه الرسالة. يجوز للبنك استخدام نسخ من عمليات إرسال الفاكس كأدلة في أي محكمة قانون.

17.9 وفقًا دائمًا لأي قانون معمول به، حيث يُطلب من البنك توجيه إشعار إلى حامل البطاقة بموجب هذه الشروط والأحكام، يعتبر هذا الإشعار صحيحاً و ساريًا وملزمًا لحامل البطاقة إذا كان معروضًا في البنك أو الفروع أو على موقع البنك الإلكتروني، أو مرسلة عن طريق البريد، الرسائل النصية، الفاكس أو إخطار حامل البطاقة عن طريق كشف الحساب أو من خلال وسائل إلكترونية أخرى.

17.10 إذا أبرم البنك بالنيابة عن حامل البطاقة الرئيسي أية اتفاقية لتوفير مزايا محددة لحامل البطاقة الرئيسي مع شركات التأمين و المؤسسات الدولية الأخرى، فان مسؤولية توفير هذه المزايا تقع على هذه الشركات و المؤسسات لوحدها.

10 الإعفاءات والاستثناءات

10.1 لن يكون البنك مسئولا عن أية خسارة أو ضرر كيفما حدث أو عانى منه حامل البطاقة بسبب رفض البنك أو التاجر أو أي بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو جهاز صرف آلي أو أي جهة أخرى إجراء معاملة بالبطاقة أو رفض قبول البطاقة أو رقمها أو رقم التعريف الشخصي لمنح أو تقديم سلفة نقدية في حدود مبلغ الائتمان.

10.2 لن يكون البنك مسئولا بأي شكل من الأشكال أمام حامل البطاقة عن أية خسائر أو ضرر أيا كانت طبيعته يعود إلى أو ينشأ عن أي توقف أو خلل أو عطل بأي من أجهزة الصرف الآلي أو منفذ أو نظام الاتصال أو التسهيلات أو نظام معالجة البيانات أو وصلة البث أو أي نزاع مالي أو خلافه أو أي شئ أو سبب سواء كان ذلك خارجا عن سيطرة البنك أو خلافه.

10.3 في حالة وجود أي نزاع بين حامل البطاقة وأي تاجر أو بنك أو مؤسسة مالية أو أي شخص آخر، فإن مسئولية حامل البطاقة أمام البنك لن تتأثر بأي شكل من الأشكال بمثل هذه النزاعات أو أية مطالبة أو حق مقاصة قد يكون لحامل البطاقة ضد ذلك التاجر أو البنك أو المؤسسة المالية أو أي شخص آخر.

10.4 لن يكون البنك مسئولا بأي شكل من الأشكال أمام حامل البطاقة عن أية خسارة أو ضرر أيا كانت طبيعته يعود إلى أو ينشأ عن أي توقف أو خلل أو عطل بأي من أجهزة الصرف الآلي أو منفذ أو نظام الاتصال أو التسهيلات أو نظام معالجة البيانات أو وصلة البث أو أي نزاع مالي أو خلافه أو أي شيء أو سبب سواء كان ذلك خارجا عن سيطرة البنك أو خلافه.

10.5 لن يكون البنك مسئولا عن أية نزاعات يخطر بها البنك بواسطة حامل البطاقة بعد مرور 15 يوما من تاريخ كشف الحساب ذي الصلة.

10.6 يقر حامل البطاقة بمعرفته عن وجود إمكانية رؤية البيانات المرسلة أو المستلمة عبر الإنترنت/البريد الإلكتروني بما في ذلك أي معلومات سرية من قبل طرف ثالث. لذلك، في حالة إرسال كشف الحسابات أو الاتصالات الأخرى عبر الإنترنت/البريد الإلكتروني، يقبل حامل البطاقة كل المسؤولية ولن يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي خسارة أو مصروفات أو مطالبات ناتجة عن استخدام الإنترنت/البريد الإلكتروني لأغراض تسليم كشوف الحساب أو الاتصالات الأخرى.

11 تعليق و إلغاء البطاقة

11.1 يجوز للبنك في أي وقت تعليق أو إلغاء حق حامل البطاقة في استخدام البطاقة الصادرة له بصفة مؤقتة أو دائمة دون أي إشعار، إذا فشل/في الوفاء بالتزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام أو أي مرفقات لها أو بموجب أي اتفاقات أو تعديلات، و/أو إذا كان/اخفق في سداد المبالغ المستحقة عليه.. وفقًا لذلك، يتعين على حامل البطاقة تسليم البطاقة إلى البنك والامتناع تمامًا وفوريًا عن استخدام البطاقة. لن يعفي هذا الإلغاء حامل البطاقة من التزاماته/التزاماتها تجاه البنك.

11.2 يظل الرصيد المستحق لحساب حامل البطاقة قائما و يستمر احتساب الرسوم و المصاريف حسب المتفق عليه بين الطرفين بموجب هذه الشروط و الأحكام لحين السداد التام للرصيد المستحق.

12 تعديل هذه الشروط و الأحكام

12.1 يجوز للبنك، من وقت لآخر، وفقًا لتقديره المنفرد ودون إشعار لحامل البطاقة بتغيير أو تعديل أي من هذه الشروط والأحكام. ومع ذلك، يجوز للبنك إخطار حامل البطاقة بهذه التغييرات بأي وسيلة مناسبة. تطبق هذه التغييرات من تاريخ السريان المحدد من قبل البنك في الإشعار المرسل إلى حامل البطاقة - إن وجد - وتنطبق على جميع الرسوم غير المدفوعة والفوائد والمصاريف والسلف النقدية ومعاملات البطاقات. يجب قبول استمرار استخدام البطاقة من قبل حامل البطاقة الرئيسي أو الإضافي بعد الإخطار كقبول لهذه التعديلات. إذا لم يقبل حامل البطاقة التغيير المقترح، فيجب على حامل البطاقة إنهاء استخدام البطاقة عن طريق إرسال إشعار خطي مسبق إلى البنك وإرجاع البطاقة المقطوعة إلى النصف قبل تاريخ سريانه وينطبق البند 13.7.

12.2 يجوز للبنك وفقًا لتقديره المنفرد في أي وقت تغيير معدل أو طريقة أو احتساب الرسوم أو الفوائد أو رسوم التجديد السنوية أو رسوم السداد المتأخر أو رسوم الحد الأقصى أو الحد الأدنى للمبلغ المستحق و/أو أي رسوم أو مصارف أخرى دون الحصول على موافقة حامل البطاقة.

13 الإنهاء

13.1 يجوز لحامل البطاقة في أي وقت إخطار البنك بنيته في إغلاق حساب البطاقة وإنهاء استخدام جميع البطاقات وذلك بتوجيه إشعار خطي وإعادة البطاقات إلى البنك بعد قطعها إلى نصفين ويتم إغلاق حساب البطاقة فقط بعد استلام البنك لجميع البطاقات مقطوعة إلى نصفين وبعد السداد التام لكافة الالتزامات والمصاريف والرسوم المالية - على حساب البطاقة بما يتضمن ولا يقتصر على المعاملات التي أجريت ولم تسجل بعد على حساب البطاقة.

13.2 يجوز لحامل البطاقة الرئيسي أو أي حامل بطاقة الإضافي إنهاء استخدام البطاقة الإضافية في أي وقت عن طريق إرسال إشعار كتابي (أو بوسائل أخرى مقبولة لدى البنك من وقت لآخر) إلى البنك وإعادة البطاقة الإضافية، المقطوعة إلي نصفين، إلى البنك. في مثل هذه الحالة، تكون مسؤولية جميع حاملي البطاقات، بما في ذلك حامل البطاقة الإضافي الذي تم إنهاء استخدامه للبطاقة، مشتركة أو منفردة تجاه البنك عن جميع الرسوم والتزامات وفقًا لهذه الشروط والأحكام بشرط أن لا يتحمل حامل البطاقة الإضافية، الذي تم إنهاء استخدامه للبطاقة، أية نفقات أو التزامات أخرى يتحملها حامل البطاقة الرئيسي وأي حاملي بطاقات إضافية (إن وجد) بعد استلام البنك للبطاقة الإضافية المقطوعة.

13.3 يجوز للبنك في أي وقت طلب إعادة كافة وأي من البطاقات وإنهاء استخدامها مع أو بدون توجيه ا شعار مسبق لحامل البطاقة. وعلى حامل البطاقة وفور طلب البنك ذلك إعادة البطاقة/البطاقات إلى البنك مقطوعة إلى نصفين وأن يسدد كافة المستحقات الخاصة بالمصاريف والالتزامات والرسوم المالية للبنك.

13.4 يتم إنهاء استخدام البطاقة من قبل البنك دون إخطار في حالة الوفاة أو الإفلاس أو الإعسار أو عندما يصبح مكان حامل البطاقة غير معروف نتيجة لأي سبب لا يعود للبنك.

13.5 في حالة إفلاس حامل البطاقة الرئيسي أو وفاته أو إعساره، سيتوقف حامل البطاقة الإضافية فورا عن استخدام البطاقة/البطاقات ويعيدها مقطوعة نصفين إلى البنك.

13.6 لن يكون البنك ملزما برد رسم العضوية السنوي أو أي جزء منه في حالة إنهاء حساب البطاقة أو استخدام أي أو كافة البطاقات.

13.7 بصرف النظر عن تاريخ الاستحقاق المحدد في كشوفات الحساب، يجب دفع جميع المبالغ المستحقة على حساب البطاقة (بما في ذلك جميع البطاقات الإضافية (مع المبلغ الذي تم تكبده بسبب استخدام البطاقة ولكن لم يقيد بعد على حساب البطاقة تصبح مستحقة الدفع فورا عند إنهاء استخدام البطاقة تماشيا وفقًا لهذه الشروط والأحكام.

13.8 عند إنهاء استخدام البطاقة الائتمان، يتم الاحتفاظ بأي ضمان يحتفظ به البنك لمدة لا تقل عن 30 يوما بعد الإنهاء و/أو إرجاع البطاقة سواء أن تم إلغاؤها من قبل البنك أو حامل البطاقة.

13.9 على الرغم من إنهاء هذه الشروط والأحكام أو إلغاء أو تعليق البطاقة، يكون حامل البطاقة و/أو ورثته مسئولين عن تسوية الأرصدة المستحقة في البطاقة وعن إبقاء البنك معوضا عن كافة التكاليف) بما في ذلك الرسوم والمصاريف القانونية(المصروفات المتكبدة في استرداد الأرصدة المستحقة.

13.10 حتى هذا الإنهاء، يجوز للبنك إعادة إصدار البطاقات من وقت لآخر للاستخدام وفقاً لهذه الشروط و الأحكام. قبل مغادرته مملكة البحرين بصورة نهائية،يجب على حامل البطاقة الرئيسي إعادة جميع البطاقات الصادر من البنك إلي حامل البطاقة إلي البنك.

13.11 تم الاتفاق صراحةً من قبل حامل البطاقة والبنك على أن جميع الأحكام الواردة هنا ستظل سارية المفعول بصرف النظر عن إنهاء استخدام البطاقة وفقًا لبنود هذه الشروط والأحكام.

14 الإفصاح عن المعلومات

14.1 يقر حامل البطاقة بأن البنك سوف يستخدم البيانات الشخصية لحامل البطاقة فيما يتعلق بممارسة حقوقه وتنفيذ التزاماته فيما يتعلق بالبطاقة ولجميع الأغراض المرتبطة بممارسة حقوقه والوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالبطاقة. يقر حامل البطاقة بأن هذا الاستخدام قد يشمل الكشف عن البيانات الشخصية لحامل البطاقة إلى الدوائر الحكومية وبنك البحرين المركزي والهيئات العامة الأخرى في مملكة البحرين.

14.2 يتعهد حامل البطاقة بأنه فيما يتعلق بالبيانات الشخصية لحامل البطاقة لديه موافقة صريحة من كل شخص أو كيان (أو أي تفويض قانوني آخر) بالكشف عن هذه البيانات إلى البنك حتى يتمكن البنك من استخدام البيانات الشخصية لحامل البطاقة وفقًا لـ PDPL.

14.3 يقر حامل البطاقة بالموافقة والتصريح للبنك بمشاركة أو نقل أو الكشف عن البيانات الشخصية لحامل البطاقة إلى فروع البنك أو

2.3 يجوز للبنك حسب تقديره المطلق وضع حد ائتماني للبطاقة وقد يخطر حامل البطاقة وفقا لذلك، كما يحتفظ البنك بحق تخفيض أو تغيير حد بطاقة الائتمان في أي وقت دون إخطار حامل البطاقة.

2.4 تكون البطاقة سارية المفعول خلال المدة المحددة على البطاقة ويمكن استخدام البطاقة ضمن حد الائتماني وحتى تاريخ انتهاء الصلاحية المطبوع على البطاقة.

2.5 يمكن استلام البطاقة من البنك بواسطة حامل البطاقة أو إرسالها بالبريد أو تسليمها لحامل البطاقة في العنوان الذي زود به حامل البطاقة على مسؤولية حامل البطاقة الخاصة.

2.6 يحتفظ البنك بحق تغيير تصاميم ومخططات البطاقة في أي وقت ودون إشعار مسبق لحامل البطاقة.

2.7 تظل البطاقة و الرقم التعريف الشخصي في جميع الأوقات ملكاً للبنك ويجب تسليمها فوراً عند طلب البنك أو وكيله المفوض حسب الأصول لذلك.

3 شروط استخدام البطاقة

3.1 يجوز لحامل البطاقة الذي يظهر اسمه على وجه البطاقة استعمال البطاقة فقط.

3.2 قد يستلم حامل البطاقة من البنك البطاقة إما غير منشطة/لم يتم تفعيلها أو منشطة/تم تفعيلها مسبقا حسب تقدير البنك المفرد تصبح البطاقة المسبقة الدفع و الغير مستخدمة لفترة ستة اشهر متواصلة بطاقة غير نشطة تلقائيا.لاعادة تفعيل البطاقة، يجب على حامل البطاقة الاتصال بالبنك أو إعادة تفعيل البطاقة عبر قنوات البنك الرقمية أو الإنترنت.

3.3 في حالة تزويد حامل البطاقة ببطاقة غير منشطة/لم يتم تفعيلها، يجب ينطبق بما يلي. على حامل البطاقة عند استلام البطاقة الاتصال بالبنك على الرقم الذي يحدده البنك لتنشيط البطاقة. على حامل البطاقة التعريف بنفسه وتقديم رقم البطاقة وأية معلومات سرية قد يطلبها البنك. يحق للبنك ووفقا لتقديره فقط، الشروع في الاتصال بحامل البطاقة على الأرقام المسجلة لدى البنك والمقدمة من حامل البطاقة بغرض تمكين حامل البطاقة من تفعيل بطاقته. يعتبر الاتصال الهاتفي الذي يجريه حامل البطاقة بالبنك أو اتصال البنك بحامل البطاقة بغرض تفعيل البطاقة دليلا على الاستلام ويشكل دليلا ملزما وقاطعا على استلام حامل البطاقة للبطاقة وقبولا بهذه الشروط والأحكام.

3.4 في حالة حصول حامل البطاقة على بطاقة منشطة/تم تفعيلها مسبقا، يجوز استخدام البطاقة دون الحاجة إلى الاتصال بالبنك أو اتخاذ أي إجراء آخر مع البنك وعلى حامل البطاقة التوقيع على ظهر البطاقة فور استلامها.

3.5 يشكل تأكيد استلام حامل البطاقة أو توقيعه أو استخدامه أو تفعيل البطاقة دليلاً ملزماً وقاطعا على موافقة حامل البطاقة على هذه الشروط والأحكام، على الرغم عدم إخطار البنك باستلام حامل البطاقة. وفي حالة عدم رغبة حامل البطاقة في التقيد بهذه الشروط والأحكام، يجب عليه قطع البطاقة إلى نصفين وإرجاع النصفين إلى البنك.

3.6 يقر حامل البطاقة لامتناع عن استعمال البطاقة لإجراء أي معاملات غير مشروعة حسب التعريف المنصوص عليه بموجب (أ) أنظمة الفيزا و ماستركارد الدولية (ب) السلطات الدولية (ت) قوانين مملكة البحرين.

3.7 يقر حامل البطاقة بعدم استعمال البطاقة بعد انتهاء فترة الصلاحية المذكورة أو بعد إشعاره/أشعارها بإلغاء أو سحب البطاقة من قبل البنك أو أي شخص يتصرف بالنيابة عن البنك.

3.8 يتعهد حامل البطاقة باستخدام البطاقة لأغراض شخصية وفقًا للشروط والأحكام، وأن يتصرف بحسن نية في جميع الأوقات فيما يتعلق بجميع التعاملات مع البطاقة والبنك و عدم استخدام البطاقة في اي معاملات تتعلق بأغراض الشركة/الشركات المملوكة له/لها، كما يتعهد حامل البطاقة بعدم استخدامها عبر جهاز/أجهزة نقاط البيع المملوكة له/لها.

3.9 يحتفظ البنك بحقه المطلق، ودون إخطار حامل البطاقة، بحقه في سحب وتقييد وإلغاء البطاقة على الرغم من عدم استخدام الحد الائتماني بواسطة حامل البطاقة.

3.10 يحق للبنك وحده ومنفردا تحديد زيادة أو تخفيض حد البطاقة الائتماني و/أو التنازل عن حد البطاقة الائتماني كليا أو جزئيا. إضافة إلى ذلك، يتعهد حامل البطاقة بعدم تنفيذ أية معاملة بالبطاقة قد تتسبب في تجاوز الحد الائتماني للرصيد المتبقي في حساب البطاقة. إذا تجاوز حامل البطاقة الحد الائتماني، على حامل البطاقة أن يدفع للبنك إضافة إلى الرصيد المستحق بموجب الحد الائتماني وعند طلب البنك، كامل المبلغ الذي تجاوز الحد الائتماني (بما في ذلك كافة الرسوم المتعلقة والمرتبطة بتجاوز الحد الائتماني). في حالة عجز حامل البطاقة الدفع للبنك كامل المبلغ المطلوب سالف الذكر، يصبح إجمالي الرصيد المستحق على حساب البطاقة مستحقا وواجب الدفع فورا وتطبق عليه أحكام بند 13 فقرة 7.

3.11 يحتفظ البنك بالحق في الاتصال على حامل البطاقة لغرض التحقق من معاملات البطاقة/إجراء فحص أمني/تقديم المشورة باستبدال البطاقة. يوافق حامل البطاقة على التعاون مع البنك في جميع الحالات من هذا القبيل. إذا كان البنك غير قادر على الاتصال مع حامل البطاقة لأي سبب من الأسباب في أي من الحالات المذكورة أعلاه، يحتفظ البنك بالحق في تجميد/إيقاف حساب البطاقة الخاص بحاملها حتى يتم التمكن من الاتصال على النحو الذي يرضي البنك. يتحمل حامل البطاقة الضرر ويعوض البنك عن أية تكاليف/خسائر سواء فعلية أو ضمنية قد تم تكبدها بسبب حالة التجميد/الإيقاف الموضوعة من قبل البنك على حساب البطاقة كما هو موضح هنا. لا يلتزم البنك بمشاركة أية تفاصيل متعلقة بالظروف التي وضعت بموجبها حالة الإيقاف/التجميد على حساب البطاقة الخاص بحامل البطاقة.

4 حماية البطاقة و الرقم السري

4.1 يجوز للبنك إصدار رمز رقم التعريف الشخصي لحامل البطاقة (أو يجوز لحامل البطاقة اختيار رمز رقم التعريف الشخصي عبر الهاتف عن طريق الاتصال بمركز اتصال البنك أو من خلال أي خدمة أخرى يوفرها البنك) للاستخدام في أي ماكينة صراف آلي تقبل البطاقة أو في أي مكان رقم التعريف الشخصي مقبول يوافق حامل البطاقة على أنه يمكن إرسال رمز رقم التعريف الشخصي عن طريق البريد أو البريد السريع أو تسليمه إلى العنوان الذي يخطر به حامل البطاقة إلى البنك على مسؤوليته/مسؤوليتها.

4.2 يجب على حامل البطاقة بذل كل العناية الممكنة لتأمين سلامة البطاقة و القيام بحماية الرقم السري و عدم الإفصاح عنه إلى أي شخص. كما يجب على حامل البطاقة عدم الإفصاح عن رقم البطاقة إلى الغير إلا في ما يتعلق بمعاملة البطاقة أو عند الإبلاغ عن فقدانها الفعلي أو سرقتها.

4.3 في حالة فقدان بطاقة الائتمان أو سرقتها أو في حالة الإفصاح عن رقم التعريف الشخصي لأي شخص فإنه يتوجب على حامل البطاقة إبلاغ البنك عبر استخدام أرقام الهاتف التي يحددها البنك من وقت لآخر عن الفقدان أو السرقة أو الإفصاح المذكور فورا مع ذكر التفاصيل بالإضافة إلى ذكر تفاصيل أرقام البطاقة أو رقم التعريف الشخصي وكذلك إبلاغ الشرطة في البلد الذي حدث فيه الفقدان أو السرقة أو الإفصاح. يجب أن يتبع هذا الإبلاغ تأكيد كتابي خلال (48) ساعة من الإبلاغ؛ وحتى استلام هذا التأكيد يعتبر حامل البطاقة مسؤولا عن كافة معاملات بطاقة الائتمان على حساب البطاقة. يتعهد حامل البطاقة أيضا بالقيام بكافة الخطوات الضرورية لمساعدة البنك في استرداد البطاقة المفقودة. وعند الإخطار بهذه الخسارة أو السرقة، أو في حالة حدوث أي معاملات غير قانونية أو مشبوهة للبطاقة، يجوز للبنك، دون إشعار آخر لحامل البطاقة، تعليق استخدام البطاقة.

4.4 يتحمل حامل البطاقة المسئولية الكاملة تجاه البنك عن جميع معاملات البطاقة باستعمال رقم التعريف الشخصي سواء أن تمت بعلم حامل البطاقة أو دون علمه.

4.5 يظل حامل البطاقة ويبقى مسئولا بالكامل عن سداد أي خصم يحدث من حساب البطاقة والذي ينشأ من أية معاملات تمت باستخدام البطاقة أو بضائع أو خدمات يوردها التجار أو سلفيات نقدية أو معاملات عبر جهاز الصراف الآلي تم تنفيذها باستخدام البطاقة بواسطة أي شخص سواء أن كان بعلم حامل البطاقة أو دون علمه بغض النظر عما إذا كان مفوضا من قبل حامل البطاقة أم لا.

4.6 يجوز للبنك حسب تقديره المفرد إصدار بطاقة بديلة عن أي بطاقة فقدت أو تمت سرقتها مع مراعاة الشروط والأحكام التي يقر بها البنك وحسب ما قد يعتبره البنك مناسبا وبالرسم الذي يحدده البنك من وقت لآخر.

4.7 في حال استرجاع حامل البطاقة المفقودة أو المسروقة، يجب عليه قطع البطاقة إلى نصفين وإرجاع النصفين مباشرة إلى البنك دون استخدامه. لا يجوز لحامل البطاقة استخدام رقم التعريف الشخصي بعد إبلاغ البنك بكشفه.

4.8 ستخضع جميع المعاملات المستندة إلى رقم التعريف الشخصي لقيود المسؤولية الخاصة بالحكومة أو بنك البحرين المركزي، والتي يجب أن يلتزم بها البنك وقد تؤثر على استخدام البطاقة.

5 حساب البطاقة

5.1 يوافق حامل البطاقة على أن يدفع للبنك رسوم غير قابلة للاسترداد حسبما يحددها البنك حسب تقديره المفرد، على سبيل المثال ودون تحديد رسوم إصدار/إلحاق البطاقة و/أو الرسوم السنوية و/أو رسوم تجديد البطاقة و/أو رسوم البطاقة الإضافية و/أو البديلة و/أو أية رسوم أخرى يحددها البنك من وقت لآخر. يقوم البنك بخصم كافة المبالغ الخاصة بمعاملة البطاقة و/أو النفقات و/أو الرسوم المالية، و/أو رسوم السلفة النقدية و/أو رسوم التأخر عن السداد و/أو أية مبالغ أخرى تنشأ عن وتستحق الدفع بموجب هذه الشروط والأحكام من حساب حامل البطاقة كما هو محدد في جدول الرسوم والتكاليف وكما تم تحديثه على موقع البنك.

5.2 يفتح البنك حساب بطاقة لكل حامل بطاقة رئيسي و تقيد فيه مبالغ جميع البضائع و الخدمات («المشتريات») و أي سحوبات نقدية يتم الحصول عليها عن طريق استعمال البطاقة، رسوم و أية خسارة يتكبدها البنك تنشأ من استعمال البطاقة.

5.3 يعتبر حامل البطاقة الرئيسي ملزما بدفع أية مبالغ مخصومة من البطاقة الإضافية ويكون مسئولا بالتضامن والتكافل مع حامل البطاقة الإضافية عن أي معاملة تتم باستخدام البطاقة فيما يتعلق بالبطاقة الإضافية و/أو المبلغ المخصوم من البطاقة الإضافية.

5.4 يجب أن تكون جميع المدفوعات التي يجب أن يقوم بها حامل البطاقة بعملة الفواتير الخاصة بحساب البطاقة. إذا تم السداد بأي عملة أخرى، يتعين على حامل البطاقة أن يدفع للبنك جميع تكاليف الصرف والعمولات وغيرها من الخسائر التي يتكبدها البنك في تحويل المبلغ المدفوع إلى عملة الفواتير. يتم هذا التحويل وفقًا لسعر الصرف الذي يحدده البنك بشكل قاطع وفي التاريخ الذي يتم تسجيله في حساب البطاقة. يتم إضافة هذا المبلغ المدفوع بأي عملة بخلاف عملة الفواتير بعد تاريخ تحويل المبلغ المدفوع إلى عملة الفواتير أو عندما يتم استلام الأموال ذات الصلة من قبل البنك في مملكة البحرين وتخصيصها لحساب البطاقة.

5.5 إذا رغب التاجر في إطار إجراء معاملة من قبل حامل البطاقة في الحصول على تفويض من البنك، يخفض مبلغ هذه المعاملة مبلغ حد الائتمان المتوفر في حساب البطاقة. يحول مبلغ أي معاملة بالبطاقة بعملة بخلاف عملة حساب البطاقة إلى عملة غير عملة حساب البطاقة الأصلية بأسعار الصرف السائدة (حسب المحدد من قبل فيزا و ماستركارد العالمية) في تاريخ قيد هذه المبالغ على حساب البطاقة.

5.6 لن يكون البنك مسؤولا بأية حال من الأحوال عن أي خلاف قد ينشأ بين تاجر وبين حامل البطاقة بخصوص معاملة.

البطاقة محل الدفع، ولن يكون البنك مسؤولا عن رفض التعامل بالبطاقة من قبل أي بنك، أو محل تجاري ، او جهاز صراف الي ، أو نقطة بيع أو أيه أجهزة أخرى، واذا وافق المحل التجاري أن يرد إلى البنك قيمة الخدمات المقدمة الى حامل البطاقة ، فإن البنك يقوم بإيداع هذه القيمة في حساب البطاقة عند استلامها.

5.7 يمنح البنك حامل البطاقة الرئيسي حق الوصول والاطلاع المباشر على كشوفات الحساب من خلال قنوات البنك الرقمية، تعتبر معاملات البطاقة التي تظهر في كشوفات الحساب مقبولة من قبل حامل البطاقة الرئيسي اذا لم يعترض عليها في المدة المحدودة وقدرها 15 يوم من تاريخ إصدار كشف الحساب ذي الصلة وفقا للبند 9.

5.8 يوافق حامل البطاقة على أن يدفع للبنك كامل كشف الرصيد على حساب البطاقة بالإضافة إلى أية نفقات و/أو فوائد و/أو رسوم سلفة نقدية و/أو رسوم تجاوز الحد و/أو أية رسوم أخرى مستحقة بموجب هذه الشروط والأحكام. إذا اختار حامل البطاقة عدم سداد كامل كشف الرصيد المستحق، في هذه الحالة، على حامل البطاقة أن يدفع في أو قبل تاريخ استحقاق الدفعة الذي يحدده البنك سداد النسبة المتفق عليها أو المبلغ المستحق كحد أدنى في كشف الحساب، أيهما أعلى وستصبح الرسوم المالية قابلة للتطبيق.

5.9 يدفع حامل البطاقة الرئيسي فورا أية مستحقات و أية متأخرات سابقة و مبلغ أية معاملة يتم إنجازها بالبطاقة بطريقة مخالفة لهذه الشروط و الأحكام.

5.10 يجب أن لا يفسر عدم/أو تأخر استلام كشف الحساب بواسطة حامل البطاقة على أنه سبب كافي لعدم دفع إجمالي كشف رصيد المستحق على البطاقة أو جزءا منها أو الحد الأدنى من الدفعة المستحقة.

5.11 يوافق حامل البطاقة ويقرّ بأنه في حالة عجزه عن سداد الحد الأدنى للدفعة كاملا بحلول تاريخ استحقاق الدفعة، يحتفظ البنك بحق فرض رسوم التأخر في السداد)كما يحددها البنك من وقت لآخر(على حساب البطاقة كما هو محدد في جدول الرسوم والمصاريف

5.12 الدفعات التي تزيد عن الحد الأدنى للدفعة والتي تظهر في كشف الحساب لن تعفي حامل البطاقة من الحد الأدنى للدفعة المستحقة التالية. إن دفع الحد الأدنى من الدفعة المستحقة لن يعفي حامل البطاقة من فرض رسوم مالية على حساب بطاقته.

5.13 إذا عجز حامل البطاقة في سداد الحد الأدنى المستحق في تاريخ استحقاق الدفعة وبقي ذلك غير مسددا حتى تاريخ كشف الحساب التالي، يجوز للبنك بإضافة المبلغ غير المدفوع لكشف الحساب التالي وبالإضافة إلى أية نفقات و/أو رسوم.

5.14 دون الإخلال بحقوق البنك في اتخاذ إجراء قانوني مناسب ضد حامل البطاقة في أي وقت، يجوز للبنك فرض رسوم على أي شيكات مرتجعة دون صرف والمسحوبة على حامل البطاقة كدفعة كاملة أو جزئية لكامل الرصيد المستحق في حساب البطاقة.

5.15 يوافق حامل البطاقة أنه إذا كانت هنالك أية مبالغ سوف تصبح مستحقة من حامل البطاقة للبنك في أي وقت بموجب حساب البطاقة أو أي حساب آخر، فإن الرصيد المستحق على حساب البطاقة سوف يصبح مستحقا وواجب الدفع فورا.

5.16 يخول حامل البطاقة البنك تخويلاً غير قابل للرجوع عنه بأن يخصم من أي حساب آخر من حساباته لاسترداد أية متأخرات و/أو أي جزاءات قد يفرضها البنك عن أية معاملة تجرى بالبطاقة بطريقة مخالفة لهذه الشروط و الأحكام.

5.17 مع مراعاة القيود المفروضة بموجب القانون، تكون جميع المبالغ المستحقة بموجب هذه الشروط و الأحكام مستحقة الدفع فورا بالكامل في حالة إشهار إفلاس حامل البطاقة الرئيسي أو عند وفاته أو بمحض تقدير البنك المطلق في حالة حدوث أية مخالفة لهذه الشروط و الأحكام من قبل حامل البطاقة.

5.18 لن تسري أي مدفوعات للبنك إلا عند تلقيها على العنوان الذي يحدده البنك وتضاف إلى حساب البطاقة وسيتم تطبيقه بواسطة البنك.)1(نحو دفع رسوم المبالغ المتأخرة و أية رسوم أخرى تنعكس على كشف الحساب السابق والحالي (2) نحو سداد الفوائد الواردة في كشف الحساب السابق والحالي: (3) نحو سداد جميع السلف النقدية التي تنعكس في كشف الحساب السابق والحالي (4) لسداد جميع المشتريات التي تنعكس في كشف الحساب السابق و الحالي (5(لسداد جميع المشتريات المبينة في كشف الحساب الحالي (6) نحو دفع أي سُلف نقدية مسحوبة تم إجراؤها ولكن لم تصدر لها فاتورة.)7(لسداد أية مشتريات و لكنها لم ولكن لم تصدر لها فاتورة (8(الفوائد والرسوم والمصاريف المستحقة لم تصدر لها فاتورة.

5.19 يجب أن يكون أي شيك تم إيداعه مقبولا للتحصيل ولا تكون عائدات هذا الشيك متاحة حتى مقاصة الشيك والعائدات المدفوعة للبنك. يعتبر أي إيداع من هذا القبيل على أنه تم استلامه فعليا بواسطة البنك عند استلامه وإيداعه في حساب البطاقة.

5.20 إذا قام حامل البطاقة بتنفيذ أي دفعة عبر الإيداع النقدي أو بشيك في أي جهاز صرف آلي أو المنافذ المحددة من قبل البنك، لن يكون البنك مسئولا عن أية خسارة أو تأخير بسبب استخدام جهاز الصرف الآلي أو المنفذ. يتم إيداع قيمة الشيكات المودعة عن طريق جهاز الصرف الآلي أو المنافذ في حساب البطاقة فقط بعد التحقق منها بواسطة البنك)والذي يكون قاطعا وملزما لحامل البطاقة (يجب أن يمثل أي كشف يصدر عند إجراء هذا الإيداع ما يزعم حامل البطاقة أنه قام بإيداعه ولا يكون البنك بأي شكل ملزما بصحته.

5.21 لا يسمح لحامل البطاقة بتحويل أموال من بطاقة واحدة لسداد مستحقات بطاقة أخرى حتى لو كانت هذه الأموال متوافرة كرصيد ائتماني في حساب البطاقة ما لم يتم إجراء ترتيبات مسبقة وصريحة بهذا الشأن مع البنك.

5.22 يحق للبنك التعامل مع ما يلي كدليل على وجود ديون مترتبه على حامل البطاقة بشكل صحيح ليتم خصمها من حساب البطاقة:

ا. أي فاتورة بيع أو سجل معاملات (من خلال أي من المنافذ)، قسيمة ائتمان، سحب المال و/أو غيرها من سجلات الرسوم التي تحمل دمغة أو بصمة أو أشكال أخرى من المعلومات المطبوعة على البطاقة والمستكملة كما ينبغي بغض النظر عما إذا كانت تحمل نفس توقيع حامل البطاقة أم لا. ولكن هذا لا يعفي بأي شكل من الأشكال حامل البطاقة من مسؤولية التوقيع على فاتورة البيع/سجل معاملات/قسيمة ائتمان على النحو المطلوب من قبل المؤسسة التجارية؛ و/أو

ا١. وثائق البنك الخاصة بالسلف النقدية أو أية معاملات أخرى تنفذ عن طريق استخدام البطاقة بما يتضمن ولا يقتصر على العمليات التي تجرى عبر البريد أو الهاتف أو الإنترنت.

5.23 إذا قام حامل البطاقة بالدفع للبنك أي مبلغ يزيد عن إجمالي الدفعة المستحقة على البطاقة، يحتفظ البنك بحق القيام بما يراه ضروريا، للتحقق من أسباب دفع هذه الزيادة ووفقا لذلك يقرر قبول أو عدم قبول مثل هذه المدفوعات وإرجاع المدفوعات لحامل البطاقة.

5.24 يقر حامل البطاقة بأنه قد تنشأ بعض فروقات بين المبالغ الواردة في الفاتورة و المبالغ الواردة في كشف الحساب بسبب التقريب بين كسور الفلوس من ثلاثة أرقام إلى رقمين أو أي سبب آخر بحسب شروط و أحكام شركة فيزا العالمية و شركة ماستركارد الدولية، و يقر بإعفاء البنك عن أية مسؤولية متعلقه بها.

5.25 لا يجوز لحامل البطاقة التنازل عن أو نقل أي من حقوقه ضد البنك.

6 معاملات السلفة النقدية

6.1 يجوز السماح لحامل البطاقة، وفقا لتقدير البنك المفرد، استخدام البطاقة لمعاملات السلفة النقدية للمبالغ التي يحددها البنك وذلك باستخدام البطاقة في أي جهاز صرف آلي تابع للبنك أو لأي بنك أو مؤسسة مالية أخرى عبر من يزود بمثل هذه السلفة النقدية أو استخدام البطاقة في معاملة سلفة نقدية في أي من فروع البنك أو أي بنك أو مؤسسات مالية أخرى ممن يقدمون سلفا نقدية مماثلة.

6.2 يجوز للبنك إصدار رقم تعريف شخصي لحامل البطاقة لاستخدام البطاقة في أي جهاز صرف آلي يقبل معاملات السلفة النقدية أو أي معاملة أخرى بواسطة البطاقة. يقر حامل البطاقة باستخدام رقم التعريف الشخصي لتنفيذ أي معاملة سلفة نقدية من خلال جهاز الصرف الآلي.

6.3 تطبق الرسوم المالية المبينة والمحددة في جدول الرسوم المالية وفقا لآخر التحديثات عليها والموجودة على الموقع الإلكتروني للبنك، و يطبقه البنك على السلفيات النقدية والتي يتم احتسابها على أساس يومي منحت على كل سلفة نقدية من تاريخ السلفة النقدية وحتى كامل السداد.

6.4 يقر حامل البطاقة ويوافق على أنه يتم تطبيق رسم السلفة النقدية على كل معاملة سلفة نقدية ويجب تطبيقها على مبلغ كل معاملة سلفة نقدية. يحتفظ البنك بحق تعديل مبلغ و/أو ونسبة رسم السلفة النقدية من وقت لآخر مع إخطار حامل البطاقة بذلك من خلال جدول الرسوم والمصاريف الخاص بالبنك و/أو من خلال أي وسيلة اتصال أخرى حسب تقدير البنك الذي يتم تحديثه على الموقع الإلكتروني للبنك.

6.5 يبين كشف حساب البطاقة المبلغ الإجمالي لمعاملات البطاقة بما في ذلك جميع الرسوم والمصارف والمصاريف و الرسوم المالية خصم من حد الائتمان المتوفر.

7 حامل البطاقة الإضافية

7.1 يجوز للبنك وفقا لتقديره المفرد إصدار بطاقة إضافية لشخص يرشحه حامل البطاقة الرئيسية ويوافق عليه البنك. يخضع إصدار البطاقة الإضافية للشروط والأحكام التي يراها البنك ضرورية.

7.2 تطبق كافة الشروط والأحكام المطبقة على حامل البطاقة الرئيسية (أي مع التغيير اللازم) على حامل البطاقة الإضافية. يكون كل حامل بطاقة إضافية ملزما بالتكافل والتضامن مع حامل البطاقة الرئيسية عن الرصيد المستحق وكافة المعاملات التي يتم إنشاؤها باستخدام البطاقة.

7.3 يكون حامل البطاقة الرئيسي مسؤولاً عن جميع المبالغ و الخسائر التي يتحملها البنك فيما يتعلق باستخدام حامل البطاقة الإضافية (بما في ذلك أي استخدام يخالف هذه الشروط و الأحكام و التي لا يتحمل البنك أية مسئولية عنها تجاه منعها) و تخصم هذه المبالغ/ الخسائر من حساب البطاقة.

7.4 يجوز للبنك حسب تقديره المطلق البدء في إجراءات قانونية بموجب هذا البند ضد حامل البطاقة الرئيسية أو حامل البطاقة الإضافية أو الاثنين معا.

7.5 إن حد البطاقة المخصص لحامل البطاقة الرئيسية يشمل أيضا حد البطاقة الإضافية، ويجب على كل من حامل البطاقة الرئيسية وحامل البطاقة الإضافية عدم السماح بتجاوز الرصيد المستحق لحد الائتمان المذكور. إذا تم تعيين حد معين لحامل البطاقة الإضافية، فسيشكل ذلك الحد الأقصى للإنفاق على البطاقة الإضافية. ومع ذلك، هذا لا يعفي حامل البطاقة الرئيسي بأي حال من الأحوال المسؤولية الكاملة للبنك عن جميع الديون التي يتحملها حامل البطاقة الإضافية.

7.6 تعتمد صلاحية البطاقة الإضافية على صلاحية البطاقة الرئيسية. تعتمد صلاحية البطاقة الإضافية على صلاحية البطاقة الرئيسية. عند إنهاء استخدام البطاقة الأساسية أو اتفاقية حامل البطاقة الأساسية مع البنك، لأي سبب من الأسباب، يتم إنهاء البطاقة الإضافية أيضًا.

7.7 يجب أن لا تتأثر تعهدات ومسئوليات والتزامات كل من حامل البطاقة الرئيسية وحامل البطاقة الإضافية تجاه البنك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بأي حال من الأحوال بأي نزاع أو مطالبة بين حامل البطاقة الرئيسية وحامل البطاقة الإضافية ضد بعضهما البعض.

7.8 إضافة لما ورد في هذا البند وكتعهد مستقل، يكون حامل البطاقة الرئيسية مسئولا بشكل تام أمام البنك عن كافة المصاريف والالتزامات الأخرى التي يتحملها حامل البطاقة الرئيسية وحامل البطاقة الإضافية بغض النظر عن أي عجز قانوني أو انعدام الأهلية القانونية لحامل البطاقة الإضافية.

7.9 بالإضافة إلى الحقوق و الصلاحيات الأخرى المنصوص عليها بموجب هذه الشروط و الأحكام، يجوز للبنك إلغاء البطاقة الإضافية مؤقتا أو نهائياً أو عدم تجديد البطاقة الإضافية. و يجوز للبنك إلغاء البطاقة الإضافية في أي وقت بناء على طلب حامل البطاقة الرئيسية مع ضرورة إرفاق البطاقة الإضافية بطلب الإلغاء و ذلك دون التأثير على مسؤولية حامل البطاقة الرئيسية فيما يتعلق بأية معاملة تمت من قبل حامل البطاقة الإضافي قبل إلغاء البطاقة.

8 خدمة الخصم المباشر

8.1 إذا اختار حامل البطاقة الرئيسي التسجيل في خدمة الخصم المباشر، يتعين على البنك اتخاذ الترتيبات اللازمة لتسجيل حامل البطاقة الرئيسي في الخدمة. يجب على البنك اتخاذ الترتيبات اللازمة للخصم من حساب التوفير أو الحساب الجاري لحامل البطاقة في حالة وجود أموال كافية للرصيد المستحق أو الحد الأدنى للمبلغ المستحق و المحدد من قبل حامل البطاقة.

8.2 يقوم البنك بخدمة الخصم المباشر بعد مضي 51 يومًا من تاريخ كشف الحساب حتى تاريخ استحقاق السداد وسيتوقف عند تسوية الحد الأدنى للمبلغ المستحق في أي تاريخ بعد تاريخ الكشف.

8.3 إذا دفع حامل البطاقة جزءاً من المبلغ المستحق عليه فإن ذلك لا يسقط حق البنك في خصم باقي المبلغ المستحق.

8.4 يكون حامل البطاقة مسؤولاً عن رسوم الخدمات المذكورة في جدول الرسوم والمصاريف ذا لم يتمكن البنك من خصم المبلغ لعدم وجود رصيد كافي أو حالة الحساب غير طبيعية.

8.5 تستمر تشغيل خدمة الخصم المباشر من قبل البنك لحين استلام البنك إشعاراً كتابياً من قبل حامل البطاقة بإنهاء الخدمة قبل 20 يومًا من تاريخ الاستحقاق المبين في كشف الحساب الحالي.

9 الاعتراض على معاملات البطاقة

9.1 في حال رغب حامل البطاقة في الاعتراض على معاملات البطاقة ورسومها على كشف الحساب، يتم إخطار البنك خطيا بذلك في موعد لا يتجاوز 15 يوما من تاريخ كشف الحساب ذو الصلة.

9.2 يجب إخطار البنك بموضوع الخلاف بالصياغة المحددة في طلب الاعتراض المتواجد على الموقع الإلكتروني للبنك، وفي فروع البنك أو يمكن طلبه أيضا عن طريق الاتصال المحدد على ظهر البطاقة.

9.3 يتوجب على حامل البطاقة التأكد من ملء كامل الاستمارة وتقديم كل الوثائق الداعمة التي يطلبها البنك فيما يتعلق بمعاملات البطاقة المتنازع عليها ورسومها والظروف المحيطة بها.

9.4 ما لم يُنص البنك على خلاف ذلك، يظل حامل البطاقة مسؤولاً مسؤولية كاملة عن جميع معاملات ورسوم البطاقة، حتى في حالة قيام حامل البطاقة بتقديم طلب الاعتراض لحامل البطاقة إلى البنك. عدم دفع كشف الرصيد أو جزء منه سيؤدي إلى فرض الرسوم ذات الصلة والرسوم المالية.

9.5 إذا ثبت لاحقًا أن معاملة البطاقة المتنازع عليها من قبل حامل البطاقة قد نشأت من قبل حامل البطاقة، فإن البنك يحتفظ بالحق في إعادة الرسوم، اعتبارًا من تاريخ حدوث معاملة البطاقة ومبلغ معاملة البطاقة إلى جانب الفائدة وأي رسوم ومصاريف إضافية تكبدها البنك في التحقيق فيها.

شروط وأحكام بطاقات بنك البحرين الوطني